بنك ظفار
BankDhofar

بنك ظفار ش.م.ع.ع

إفصاحات بازل 2 – الركيزة 3

كما في 31 ديسمبر 2022

المحتويات

نظرة عامة عن الوثيقة .....

الجهة المصدرة للتقارير .....

إدارة المخاطر المالية .....

إطار إدارة المخاطر .....

مخاطر الائتمان .....

مخاطر السيولة .....

مخاطر السوق .....

إدارة رأس المال .....

موقف رأس المالي التنظيمي .....

1- الوضع القانوني والأنشطة الرئيسية

تأسس بنك ظفار ش.م.ع.ع ("البنك") في سلطنة عُمان كشركة مساهمة عُمانية عامة ونشاطه الرئيسي هو تقديم الخدمات المصرفية لقطاع الشركات والأفراد وكذا في مجال الاستثمار. إن نافذة البنك للصيرفة الاسلامية، ميسرة للخدمات المصرفية الإسلامية لديها رأس مال مخصص بمقدار 70 مليون ريال عماني (2021: 70 مليون ريال عماني) من رأسماله الأساسي المدفوع من قبل المساهمين. تدرج أسهم البنك ضمن الأسهم العادية المتداولة في بورصة مسقط، وتدرج سندات البنك الدائمة من الفئة 1 الإضافية ضمن بورصة مسقط. ومقر عمله الأساسي هو المركز الرئيسي الواقع في حي الأعمال المركزية، بمسقط، سلطنة عُمان.

2 - إدارة المخاطر المالية

إن أهم أنواع المخاطر المالية التي يتعرض لها البنك هي مخاطر الائتمان والسيولة والسوق. قسم إدارة المخاطر في البنك وحدة مستقلة ومخصصة لهذا الغرض وتتبع مباشرة للجنة إدارة المخاطر بمجلس الإدارة. إن المهام الأساسية لهذا القسم هي تقييم ومراقبة والتوصية باستراتيجيات مراقبة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل. ولذا فإن عدم وجود أي نوع من أنواع التبعية المباشرة أو غير المباشرة والعضوية الدائمة في جميع لجان البنك، تعتبر من بين العوامل التي تعكس استقلالية عمل قسم إدارة المخاطر ودوره الرئيسي في البنك.

يتمحور إطار عمل إدارة المخاطر ضمن مجموعة كبيرة من اللجان بالإضافة إلى الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة لأغراض الموافقة والتقرير. يملك مجلس الإدارة السلطة العامة للموافقة على الاستراتيجيات والسياسات التي تطبقها مختلف لجانه الفرعية. لجنة إدارة المخاطر في مجلس الإدارة مسئولة عن استعراض جميع السياسات والإجراءات الخاصة بالمخاطر ووضع توصياتها لمجلس الإدارة للموافقة عليها. كما تقوم لجنة إدارة المخاطر أيضاً باستعراض سجل المخاطر .الخاص بالبنك المقدم من قسم إدارة المخاطر وعرضه على مجلس الإدارة في اجتماعاته الدورية

أ- مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر تكبد البنك خسارة مالية في حال عدم تمكن أحد العملاء أو الأطراف المقابلة في الأداة المالية من الوفاء بالتزاماته التعاقدية، وتنشأ هذه المخاطر أساساً من القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي والمبالغ المستحقة من البنوك والاستثمار في سندات الدين. ولدى البنك قسم مستقل لإدارة مخاطر الائتمان الذي يقوم بتحديد وتقييم وإدارة مخاطر الائتمان على مستوى فردي أو مستوى الكيان. يتم تقييم جميع مقترحات الائتمان للشركات بشكل مستقل من قبل قسم إدارة المخاطر قبل أن يتم النظر فيها من قبل سلطات الموافقة المناسبة. وحدد البنك مستويات مختلفة من السلطات للموافقة على الائتمان، حيث تعد اللجنة التنفيذية في مجلس الإدارة بمثابة سلطة الموافقة النهائية على الائتمان بالبنك، وهي مسؤولة بشكل رئيسي عن الموافقة على جميع مقترحات الائتمان التي تخرج عن نطاق صلاحيات الإدارة. كما تعد هذه اللجنة بمثابة سلطة الموافقة النهائية على الاستثمارات التي تخرج عن نطاق صلاحيات

الإدارة. إن لجنة الائتمان المنبثقة عن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن اتخاذ قرارات الإدارة وهي مخولة بالنظر في كافة المسائل المتعلقة بالائتمان وصولاً إلى حدود معينة.

وضع البنك سياسات وإجراءات قوية لإدارة مخاطر الائتمان ونظاماً لتصنيف المخاطر لتحليل المخاطر المرتبطة بالائتمان، مما يساعد الجهات التي تملك سلطة الموافقة على اتخاذ القرارات الخاصة بالائتمان. بالإضافة إلى ذلك، يقوم قسم إدارة المخاطر بالمساعدة في / استعراض تصنيفات الملتزمين والقيام بتحليلات كبيرة منتظمة لمحفظة الائتمان ومراقبة حدود تركيز الائتمان.

تم تحديد الحد الأقصى لتعرضات الطرف المقابل / البنك بنسبة 15% من القاعدة الرأسمالية للبنك وفقاً لما هو مقرر من قبل البنك المركزي العماني، على أن يتم الحصول على موافقته المسبقة إذا تطلب الأمر وضع حدود أعلى بالنسبة للمشاريع الوطنية الهامة. كما تم وضع حدود فردية لكل دولة باستخدام الوكالات الخارجية للتصنيف الائتماني من أجل ضمان تنويع المحفظة من ناحية تصنيفات المخاطر السيادية والتعرض للمخاطر الجغرافية. تمت الموافقة على هذه الحدود من قبل مجلس الإدارة. سياسة الإقراض للأفراد متفقة اتفاقا تاماً مع توجيهات البنك المركزي العماني.

ب – مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي احتمالية عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته التي تتم تسويتها عن طريق تقديم نقد أو أصل مالي آخر. وتنشأ هذه المخاطر عند عدم قدرة البنك على توليد النقد لمواجهة النقص في الودائع أو الزيادة في الأصول.

تخضع إدارة مخاطر سيولة البنك إلى وثيقة سياسة مخاطر الخزينة التي أقرها مجلس الإدارة إلى جانب أحكام توجيهات البنك المركزي العُماني ذات الصلة المتعلقة بإدارة مخاطر السيولة. تتضمن سياسة مخاطر الخزينة أيضاً خطط طوارئ وإجراءات من شأنها أن تجعل البنك دائماً في وضع يمكنه من الوفاء بالتزاماته إضافة إلى تمويل نمو الأصول والعمليات التجارية. تتضمن خطة تمويل الطوارئ مراقبة فعالة للتدفقات النقدية على أساس يومي والاحتفاظ بأصول سائلة عالية الجودة قابلة للتداول يمكن بيعها بسهولة بمبالغ كبيرة، وما إلى ذلك. ولدى البنك خطوط ائتمان كافية من بنوك محلية ودولية لتلبية أي متطلبات سيولة غير متوقعة.

يراقب البنك مخاطر السيولة الخاصة به من خلال منهج التدفق النقدي ومنهج المخزون. وفقاً لمنهج التدفق النقدي، ينشئ البنك تقرير استحقاق الأصول والالتزامات الذي يقوم بتصنيف جميع الأصول والالتزامات المستحقة إلى فترات زمنية تتراوح من شهر حتى خمس سنوات. ويشير عدم التطابق في الفترات الزمنية المختلفة إلى وجود فجوة في السيولة ويلتزم البنك التزاما تاماً بالحدود التي تقدر بنسبة 15% و20% و25% على الالتزامات المتراكمة (التدفقات الخارجية) على عدم التطابق (فجوات السيولة) المحددة من قبل البنك المركزي العُماني للفترات حتى سنة واحدة. بالإضافة إلى ذلك، فقد وضع البنك حدود داخلية لعدم التطابق في الفترات التي تزيد عن سنة واحدة. وفقاً لمنهج المخزون، يراقب البنك مخاطر السيولة من خلال نسب السيولة والتي تعكس السيولة المتاحة في تاريخ التقرير.

يتولى قسم الخزينة بالبنك ضبط ومراقبة مخاطر السيولة وضمان عدم تعرض البنك لمخاطر السيولة غير المستحقة وفي نفس الوقت الاستغلال الأمثل لأموال البنك. ويراقب المكتب الأوسط في قسم إدارة المخاطر أيضاً وضع سيولة البنك وإبلاغ قسم الخزينة بفجوة السيولة لمعالجتها.

ج - مخاطر السوق

تتضمن مخاطر السوق مخاطر العملة ومخاطر معدل الفائدة ومخاطر أسعار الأسهم.

د- مخاطر العملة

يتعرض البنك إلى مخاطر العملة من خلال معاملاته بالعملات الأجنبية. العملة الأجنبية الرئيسية التي يتعرض لها البنك هي الدولار الأمريكي. إن الريال العماني مرتبط فعليًا بالدولار الأمريكي. ويقوم البنك بتمويل جزء كبير من أصوله المالية بنفس عملات القياس ذات الصلة وذلك لتخفيف تعرضه لمخاطر العملات الأجنبية.

يؤدي تعرض البنك للمعاملات إلى نشوء أرباح وخسائر في العملات الأجنبية ويتم إدراجها في قائمة الدخل الشامل. يتأكد البنك أن صافي تعرضه لتلك المخاطر هو في مستوى مقبول عن طريق بيع وشراء العملات الأجنبية بالمعدلات الفورية عندما يرى ذلك مناسباً. يتم احتساب مخاطر صرف العملات الأجنبية بمتوسط مجموع صافي المراكز القصيرة أو صافي المراكز الطويلة، أيهما أعلى، للعملات الأجنبية المحتفظ بها لدى البنك. التعرض لمخاطر العملات الأجنبية

هـ – مخاطر معدلات الفائدة

تخضع عمليات البنك إلى مخاطر تقلبات معدل الفائدة إلى المدى الذي تصبح فيه الأصول التي تجني فوائد والالتزامات التي تحتسب عنها فائدة مستحقة في أوقات مختلفة. تهدف أنشطة إدارة المخاطر إلى تحقيق أعلى صافٍي لإيرادات الفوائد شريطة أن تكون معدلات سعر الفائدة بالسوق متناسقة مع الاستراتيجيات التجارية للبنك. يقوم البنك بإدارة حالات عدم التطابق باتباع إرشادات السياسات وتقليل المخاطر عن طريق مطابقة إعادة تسعير الأصول والالتزامات. يتم عرض التفاصيل المتعلقة بإعادة تسعير حالات عدم التطابق ومخاطر معدلات الفائدة على لجنة الأصول والالتزامات خلال اجتماعاتها العادية، وتعرض كذلك على لجنة إدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

ج – مخاطر أسعار الاستثمار

يتعرض البنك لتقلبات أسعار الأوراق المالية المحتفظ بها ضمن محفظة الأسهم والديون. ويتم الاحتفاظ باستثمارات الأسهم والديون لأغراض استراتيجية / لفترة طويلة عوضاً عن أغراض المتاجرة، وبالتالي لا يحتفظ البنك بتعاملات تجارية في استثمارات الأسهم والديون. ومع ذلك، يتم تقييم محفظة البنك طبقاً للقيمة السوقية بصورة منتظمة ويتم تعديل الفرق في القيمة الدفترية والقيمة السوقية مقابل احتياطي إعادة تقييم الاستثمار في حقوق المساهمين، وبالنسبة للاستثمارات التي تعرضت للانخفاض في القيمة.

إضافة إلى ذلك، يجري البنك اختبار التحمل وتحليل الحساسية من أجل اتخاذ قرار مستنير حول التعرض لمخاطر الأسهم والديون.

إذا كان هناك تأثير سلبي بنسبة 5٪ على محفظة استثمارات الأسهم، فإن قيمة المحفظة قد تنخفض بمبلغ 0,338 مليون ريال عماني (2021: انخفاض بمبلغ 0,098 مليون ريال عماني).

إذا انخفضت أسعار الأسهم غير المدرجة وأدوات الدين بنسبة 5%:

تتضمن القوائم المالية حيازة أسهم غير مدرجة وسندات تقاس بالقيمة العادلة. يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام صافي قيمة الأصول والتي تزود من قبل مديري الصندوق أو القيمة الدفترية للسهم للشركة المستثمر بها. إذا كان التقييم أقل / أعلى بنسبة 5٪ مع ثبات المتغيرات الأخرى، لانخفضت / ارتفعت القيمة الدفترية للأسهم غير المدرجة والسندات بمبلغ 1,827 مليون ريال عماني (2021: ارتفاع / انخفاض بمبلغ 2,007 مليون ريال عماني).

3 - إدارة مخاطر رأس المال

كفاية رأس المال

معدل حقوق المساهمين إلى الأصول المرجحة بالمخاطر حسب مقررات بازل 2 وبازل 3 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 هو 17,61٪ (2021: 17,74٪).

	31 ديسمبر 2022 ريال عماني بالآلاف	31 ديسمبر 2021 ريال عماني بالآلاف
رأس المال العادي الفئة 1 / رأس المال الفئة 1		
رأس المال المدفوع	**299,635**	299,635
احتياطي قانوني	**67,955**	64,538
علاوة إصدار الأسهم	**95,656**	95,656
احتياطي خاص	**16,988**	16,988
سندات ثانوية واحتياطي قروض	**-**	28,000
أرباح محتجزة	**57,111**	22,930
رأس المال العادي الفئة 1 / رأس المال الفئة 1	**537,345**	527,747
التسويات النظامية للفئة 1 الإضافية:		
أصول ضريبية مؤجلة	**(6,127)**	(3,420)
احتياطي خاص لإعادة تقييم الاستثمارات - معيار التقارير المالية الدولي رقم 9		-
احتياطي إعادة تقييم الاستثمار السلبي	**(6,615)**	(5,627)
إجمالي رأس المال العادي الفئة 1	**524,603**	518,700
رأس المال الإضافي الفئة 1	**155,500**	155,500
إجمالي رأس المال الفئة 1 (الفئة 1= رأس المال العادي الفئة 1 + رأس المال الإضافي الفئة 1)	**680,103**	674,200
رأس المال الفئة 2		
احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات	**1,006**	649
مخصص عام	**34,226**	39,108
قرض ثانوي	**-**	-
إجمالي رأس المال الفئة 2	**35,232**	39,757
إجمالي رأس المال المؤهل	**715,335**	713,957
الأصول المرجحة بالمخاطر		
محفظة الأنشطة البنكية	**3,744,350**	3,719,641
محفظة المتاجرة	**70,428**	64,345
مخاطر التشغيل	**248,375**	240,038
الإجمالي	**4,063,153**	4,024,024
إجمالي رأس المال الفئة 1 (الفئة 1= رأس المال العادي الفئة 1 + رأس المال الإضافي الفئة 1)	**680,103**	674,200
رأس المال الفئة 2	**35,232**	39,757
إجمالي رأس المال النظامي	**715,335**	713,957
معدل رأس المال العادي الفئة 1	**12,91٪**	12,89٪
معدل رأس المال الفئة 1	**16,74٪**	16,75٪
إجمالي معدل رأس المال	**17,61٪**	17,74٪